الشرعية تقطع طريق العودة إلى اتفاق الرياض

اختطافات وانتشارات عسكرية إخوانية مريبة.. إلى متى؟

محلل عسكري: بقاء الوضع هكذا أدى إلى استمرار معاناة الجنوبيين وضياع حقوقهم

سجون الإخوان السرية تشبه (المقاصل)

«الأمناء» قسم التقارير:

قطعت مليشيات الإخوان الإرهابية المهيمنة على الشرعية طريق العودة إلى اتفاق الرياض بعد أن صعّدت عملياتها العسكرية في شبوة وأبين خلال الأسبوع الماضي، في وقت تجمدت فيه محادثات اللجنة المشتركة بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في السعودية لتنفيذ بنود اتفاق الرياض بشكل مؤقت.

واختطفت مليشيا الإخوان الإرهابية، التابعة لحكومة الشرعية، المناضل الجنوبي أحمد فرج الخليفي، عضو الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي بشبوة، قبل أن تطلق سراحه بعد ساعات من اختطافه من مدينة عتق.

فيما واصلت المليشيات الإخوانية التابعة لحكومة الشرعية "الانتشار المستفز" في مديرية شقرة بأبين بالقرب من أحد وديان العرقوب في شقرة.

وجاء الانتشار المُريب لمليشيا الإخوان في إطار تعزيز وحماية موقع القيادي في مليشيا الإخوان بن معيلي المرابط في تلك المنطقة.

وفيما يلي أبرز الانتهاكات التي أقدمت فيها أيضاً على استحداث مواقع عسكرية جديدة في مدينة شقرة بأبين، وكذلك فإنها دفعت بتعزيزات عسكرية ضخمة في محيط مكتب التخطيط بمدينة عتق مع استمرار المواجهات المسلحة مع مجاميع قبلية.

وكان أبناء مديرية المحفد في أبين نظموا مسيرة حاشدة للمطالبة بالإفراج عن أسرى باكازم المُختطفين لدى مليشيا الإخوان الإرهابية التابعة للشرعية في شبوة.

وطاف المشاركون بالمسيرة الشارع العام لمدينة المحفد حاملين أعلام الجنوب وصور الأسرى.

وردد المتظاهرون هتافات تطالب بالإفراج الفوري عن المختطفين وإطلاق سراح الأسرى بسجون مليشيا الإخوان.

يشار إلى أن مليشيا الإخوان الإرهابية تواصل اختطاف عدد من أبناء الجنوب بينهم خالد عوض الهازلة الكازمي، وحسين عبدالله لروس الكازمي، وحسين عوض محشك الكازمي.

ونجح أفراد نقطة مثلث حسان بأبين في ضبط سيارة مُحملة بكميات من الحشيش المُخدر.

وتمكن أفراد من ضبط كيلو حشيش مُخدر على متن سيارة كانت قادمة من شبوة في طريقها إلى العاصمة عدن.

وجرى تسليم قائد السيارة إلى سجن أبين المركزي لحين استكمال الإجراءات والتحقيقات اللازمة.

وأحدثت الجرائم الإخوانية المتصاعدة ضد الجنوبيين، هبّة وانتفاضة شعبية، دعا من خلالها المحتشدون لتحرير المختطفين في سجون مليشيا حزب الإصلاح في شبوة.

سجون الإخوان السرية

وبعدما شنّت المليشيات الإخوانية عدوانها الغاشم على شبوة، أنشأت سجوناً سرية تشبه "المقاصل" يتعرض فيها الجنوبيون لاعتداءات مروعة، تكشف عن مدى الطائفية الإخوانية القاتلة.

ويملك حزب الإصلاح الإخواني الإرهابي أكثر من 18 سجناً سرياً، تتفاوت فيها درجات التعذيب، حيث أنّ أهون سجن سري يتم تعذيب الضحية لمدة 18 ساعة.

التعذيب الإخواني في هذه السجون يتم من خلال إخراج المعتقل للخارج وتعذيبه بالكهرباء والضرب واقتلاع أظافر أصابعه، وغيرها من الانتهاكات المروِّعة، وبعد ذلك يقوم المعذبون بتحذير السجين من أن يخبر بقية السجناء ويؤكدون أنّ معهم خلايا استخباراتية داخل السجن.

وأحد أبشع صنوف التعذيب في السجون الإخوانية كان ما تعرّض له عبد الكريم الكربي، أحد أولئك الذين دفعوا ثمن الإرهاب الإخواني، بعدما ناله قسط كبير للغاية من التعذيب في سجن الإصلاح بشبوة، قبل أن يتمكن من الهرب، ثم يكشف الحقيقة المرة لما يحدث في هذه السجون.

"الكربي" تعرض لتعذيب وصفه بـ"الشديد والمهين"، قاده إلى فقدان الوعي في أوقات كثيرة، ومن بين صنوف التعذيب البشع هو إقدام مليشيا "الإصلاح" على غرز مسمار حديدي "سيخ حديد" على بعد خطوات قليلة من القلب من الخلف، وظل الألم يلازمه منذ هروبه من السجن في عزان حتى أجريت له عملية جراحية.

استمرار المعاناة

وبعد مرور ثلاثة أشهر ونصف الشهر على توقيع اتفاق الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الشرعية، أصبح الحديث الآن عن السبل التي تمكّن الجنوب من الدفاع عن أمنه واستقراره من الإرهاب الإخواني المتواصل.

المدة الزمنية لبنود الاتفاق الموقع في الخامس من نوفمبر الماضي، انتهت دون أن تلتزم حكومة الشرعية المخترقة من حزب الإصلاح الإخواني الإرهابي بأيّ من هذه البنود، ما فرض الكثير من التساؤلات حول مستقبل هذا المسار، بعدما زرعت المليشيات الإخوانية الشوك في طريقه.

وفيما نُظر إلى اتفاق الرياض بأنّه مثّل خطوة أولى على طريق رحلة الجنوب نحو التحرُّر الكامل واستعادة الدولة، فإنّ العراقيل الإخوانية التي رمت إلى إفشال الاتفاق جعلت الأحاديث تتحوّل إلى الخيارات التي يملكها الجنوب في المرحلة المقبلة.

ويقول المحلل العسكري العميد خالد النسي إنّ أبناء الجنوب لن ينتزعوا حقوقهم إلا بالقوة.

وكتب النسي عبر (تويتر): "لا أحد سيعطينا حقوقنا ولن نحصل عليها بالمهادنة والمجاملة.. حقوقنا تحت أنياب عصابة وإذا أردنا الحصول عليها علينا انتزاعها وبالقوة".

وأضاف: "بقاء الوضع هكذا هو استمرار لمعاناتنا وضياع حقوقنا، أما العصابات فهذا الوضع هو مثالي بالنسبة لها فالمساعدات تأتي إليها وما زالت مسيطرة على خيرات الجنوب".

ونص الاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات سياسية خلال مدة لا تتجاوز 30 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 ديسمبر، وتعيين محافظ ومدير أمن جديدين للعاصمة عدن خلال 15 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 20 نوفمبر، وتعيين محافظين لأبين والضالع خلال 30 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 ديسمبر.

وتضمّن الاتفاق أن يباشر رئيس الحكومة الحالية عمله في العاصمة عدن خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق وذلك في 12 نوفمبر، وتعيين محافظين ومدراء أمن في بقية المحافظات الجنوبية من قبل الرئيس المؤقت عبد ربه منصور هادي خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 يناير.

واشتمل الاتفاق كذلك على عودة جميع القوات التي تحرّكت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة منذ بداية أغسطس الماضي إلى مواقعها السابقة خلال 15 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 20 نوفمبر، ويتم تجميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوات العسكرية والأمنية في عدن خلال 15 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 20 نوفمبر.

وجاء في بنود الاتفاق نقل جميع القوات العسكرية التابعة للحكومة والتشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي في محافظة عدن إلى معسكرات خارج محافظة عدن تحدّدها قيادة التحالف خلال 30 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 ديسمبر، وتوحيد القوات العسكرية وترقيمها وضمها لوزارة الدفاع وإصدار القرارات اللازمة وتوزيعها خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 يناير.

وورد كذلك في الاتفاق أن تتم إعادة تنظيم القوات العسكرية في محافظتي أبين ولحج تحت قيادة وزارة الدفاع خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 يناير، وإعادة تنظيم القوات العسكرية في بقية المحافظات الجنوبية تحت قيادة وزارة الدفاع خلال 90 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 فبراير.

كل هذه البنود التي تضمّنها الاتفاق، قوبلت بسلسلة طويلة من العراقيل الإخوانية التي هدفت في المقام الأول إلى إفشال الاتفاق، وذلك لقناعة حزب الإصلاح أنّ هذا المسار يستأصل نفوذه على الصعيدين السياسي والعسكري.

تحركات إخوانية بالمهرة

وشهدت محافظة المهرة تحركات متزايدة لمرتزقة قطر وتركيا وإيران، وأسفرت تلك التحركات عن محاولة استهداف قوات التحالف العربي عبر نصب كمين للقوات التي كانت في طريقها إلى منفذ شحن، قبل أن يتمكن التحالف العربي من التصدي للكمين وإفشاله، والسيطرة على المنفذ.

جاء ذلك الحادث بعد عام تقريباً من تمويل قطر لإنشاء تكتل إرهابي يسمى "بمجلس الإنقاذ"، والذي تنتمي قياداته المحلية لتنظيم الإخوان والمليشيات الحوثية وآخرين موالين لإيران وحزب الله اللبناني، وهو التحالف الذي تبنى موقفاً مناهضاً للتحالف العربي ويحاول تمهيد الأرض لارتكاب مزيد من العمليات الإرهابية التي تكون بمثابة نقطة انطلاق للتحالف التركي القطري الإيراني في الجنوب.

وعملت قطر وتركيا وإيران على تغذية هذا التحالف بشكل ملفت خلال الفترة الماضية، وقام محور الشر بإنشاء مواقع وقنوات إخبارية تدعم أنشطته الإرهابية والتي حاولت الزج بالمواطنين في عمليات عسكرية مسلحة ضد قوات التحالف، وكذلك فإن هذا المجلس تبنّى دعوات حوثية لمواجهة التحالف العربي والمملكة العربية السعودية.

وخلال الأشهر الماضية أضحت المهرة، والتي تشكل البوابة الشرقية للجنوب، وكراً لأنشطة استخباراتية "قطرية تركية إيرانية" عبر ضباط مخابرات تابعين لتلك البلدان، وكشفت معلومات في وقت سابق عن دخول ثلاثة ضباط أتراك إلى المحافظة عبر منفذ شحن، بحجة المشاركة في أعمال الإغاثة بعد إعصار لبان، وكذا جرت لقاءات نظمها ضباط مخابرات قطريين وإيرانيين بقيادات إخوانية من المهرة وشبوة، مع تواجد خلايا يديرها حزب الله في لبنان، وأخرى يشرف الحوثيون عليها.

وقال مراقبون: «من يتابع الأوضاع على الأرض في المهرة يدرك أن محور الشر يسعى إلى تدشين تحالفه في الجنوب انطلاقاً من تلك المحافظة، وأن تواجد هذا الكم من القيادات الاستخباراتية والأمنية يبرهن على أن المحافظة قد تكون بمثابة غرفة عمليات تخطط وتنفذ عمليات إرهابية داخل المحافظة وخارجها».

وأضافوا: «سيكون مطلوباً من قوات التحالف العربي أن تضاعف من تواجدها في المحافظة التي تحاول قطر تحويلها إلى ممر لتهريب السلاح إلى الجنوب، لدعم مليشيات الإخوان الإرهابية وكذلك تخفيف الجبهات على المليشيات الحوثية الإرهابية التي تتلقى الهزيمة تلو الأخرى في جبهة الضالع».

وتابعوا: «يمكن القول بأن تفتيت مخططات محور الشر يبدأ من المهرة وأن هزيمة المشروع القطري الإيراني التركي في تلك المحافظة سيجنب الجنوب شروراً عديدة من الممكن أن تشكل تهديداً للأمن القومي الجنوبي خلال الفترة المقبلة، وهو ما يتطلب جهودا مضاعفة من القوات المسلحة الجنوبية أيضاً لإفشال تلك المؤامرات.

وواصلت المليشيات الإخوانية التابعة لحكومة الشرعية، التحركات العسكرية التي تُمثل تلاعبًا واضحًا وصريحًا ببنود اتفاق الرياض، على النحو الذي يستهدف إفشال هذا المسار.

استهداف العاصمة عدن

وبالتزامن مع انقضاء المدة الزمنية لتنفيذ اتفاق الرياض قبل أكثر من أسبوع، كان حزب الإصلاح الإخواني يدبر خطته التي تستهدف إحكام قبضته على الجنوب وعاصمته عدن.

الخطة الإخوانية التي أعدّها المدعو أحمد الميسري تضمّنت محاولة الزج بقوات إلى عدن لإحداث انفلات أمني عبر انتشار هذه المليشيات التابعة للإخوان، تتم الاستعانة بها بين حين وآخر للسيطرة على عدن، إلا أنّ القوات الجَنوبية كانت حاضرة بقوة عندما أجهضت هذه المؤامرة.

وكشفت مصادر عن الخطة نُسب إليها القول إنّ الميسري تواصل مع قيادات الإخوان فيما يُسمى "الجيش" في محافظات مأرب والجوف وشبوة، حيث تمّ الاتفاق على تجهيز قوات وإعدادها تحت غطاء الحماية الرئاسية في تفسير خاطئ لبنود اتفاق الرياض.

ومن أجل أن يُمرر الميسري قواته، فقد تواصل مع قيادة التحالف العربي حول الاستعداد لتنفيذ الاتفاق في خطوة مراوغة مفضوحة كان يهدف من وراءها الميسري إلى مأرب أخرى، تستهدف في نهاية المطاف فرض واقع عسكري على العاصمة عدن، تكون فيه الكلمة العليا لحزب الإصلاح.

وقالت المصادر إنّ هذه التحركات الإخوانية كانت محاولة استباقية تخوفاً من أن يقبل المجلس الانتقالي الجنوبي على خطوات صارمة بعد إفشال حزب الإصلاح لتنفيذ بنود اتفاق الرياض.

وعلى الرغم من كل ذلك، والاستعداد الإخواني الضخم لتنفيذ هذا المخطط من خلال غرفة عمليات أدارها الميسري، إلا أنّ المؤامرة تمّ إجهاضها مبكرًا وفي خطوتها الأولى وعند أول حاجز أمني للقوات الجنوبية في مدخل العاصمة عدن، عندما منعت نقطة العلم دخول أي قوة عسكرية إلى عدن، وأجبرت هذه العناصر على التراجع.

وترفض المليشيات الإخوانية سحب قواتها من محافظتي أبين وشبوة وإعادتها إلى معسكراتها الأصلية في مأرب، كما ينص اتفاق الرياض، وتتشبث بالفقرات التي تنص على إعادة انتشار لواء عسكري من قوات الحماية الرئاسية في العاصمة عدن.